نهاية رائعة لاستجواب وزير الاسكان (تصوير: صالح محمد)

المبارك يغادر المجلس مبتسما

على الطريقة «البريطانية»

أدرك أننا لسنا في معركة لذا سأفند محاور الاستجواب وأترك لكم التقييم فحق الشعب الكويتي كبير

أقول للنواب ماعليكم من الاتهامات بل من الردود والفيديوهات التي عرضت شكلت بها لجان تحقيق

مسؤوليتنا اليوم أن يكون المواطن أمن ومشاكل كل البيوت لم تكن إنشائية بل في التشطيبات

جميع العقوبات تطبق على المقاول الرئيسي وبدون أي مسؤولية على صاحب العمل

الوزيري يعرض محاور استجوابه

نعترف أن هناك مشاكل موجودة لكن مسؤوليتنا عندما تحدث أمور مثل هذه علينا مواجهتها

ليس هناك محاباة للشركات أو إهمال لشكاوى المواطنين والحكومة تتحمل مسؤوليتها

الأزمة الإسكانية سببها زيادة الطلبات وارتفاع أسعار العقار واعتماد المواطنين الكامل على المؤسسة

السكنية وبالدليل الرسمي.

واضاف: مشروع المطلاع وفر 21 الف وحدة سكنية والخيران 35 الف وحدة سكنية وجنوب سعدالعبدالله 40 الف وحدة ولو تم الالتزام بالتنفيذ كانت الازمة انتهت ولاخفنا على مستقبل الاجيال، ومن يقول غير ذلك فإما ان يكون جاهلا او متنفعا وفي تصريح للوزير عن جنوب سعدالعبدالله كانت 30 الف وحدة سكنية وأصبحت 20 الفا لماذا قللوا المساحات في بعض المشاريع؟!

وذكر ان : منطقة غرب عبدالله المبارك كانت 7400 جعلوها 5201 وحدة سكنية يعني ابعدوا 2199 اسرة كويتية ومشروع الوفرة القائم كان 2686 بمساحة 600 صارت 2426 وحدة وجنوب سعدالعبدالله كانت 40 الفا صارت 30 الفا وشمال المطلاع كانت 35 الف وحدة سكنية الغوها واجمالي الاراضي المفترض وجودها 155 الفا و86 وحدة يعني تغطي الحاجة الحالية بزيادة اكثر من 50 الفا يعني 9 سنوات لا نحتاج إلى اراضي، واصبحت 65 الفا و69 وحدة سكنية، وإلى يناير 2017 الإجمالي 103 آلاف وحدة سكنية ومعدل التوزيع يقول 12 الف وحدة سكنية سنويا.

وقال الموزيري: إن ذلك يعني أن اصحاب طلبات 2016 سيحصلون على طلباتهم في عام 2025، وفي عام 2025 سيحصلون عليها في 2030 هذا من المفترض، وأؤكد ان الحكومة لن تعطيكم اي وحدة سكنية وهذه الإحصائيات رسمية ومستندات رسمية ويعلم عنها الوزير ويتحمل المسؤولية في ذلك، وهناك غدا مشرق للمتنفعين والم وقهر وقلق وقهر وحرمان للمستحقين، والمفترض ان تحل القضية في عام 2035 والواقع انه لن يحصل اي كويتي على اي وحدة سكنية وهذا مخططهم.

وذكر انه في المحور الاول يتعلق بما يقوله الوزير انه سيتم تعويض اصحاب المنازل المتضررة وانه يتحمل المسؤولية كاملة، وانه يوجد في 4452 منزلا عدد 600 منزل فقط متضرر.

وعرض الموزري فيديو يظهر عددا كبيرا من البيوت التي ظهرت فيها عيوب في الإنشاء والتشطيب في منطقة شمال غرب الصليبخات بعد انتظار من 20 الى 24 سنة.

شعيب الموزيري: هذا الفيلم دليل على ماساة حقيقية، بيوت لم يسكنوها خائفين تقع على رؤسهم، والوزير حابي الشركات ولن اعرض اسماء الشركات احتراما لسمعتها، وهي شركات مقاولي الباطن المعتمدة والمتعاقدة مع مؤسسة الرعاية السكنية، ونسال الوزير عن مقاول الباطن الذي تلاعب في مشروع جنوب غرب الصليبخات واتفق مع شركة اجنبية وقال لهم انا مدير المشروع ومع هذا المقاول الذي ادعى انه مدير المشروع، ثم جاء مقاول آخر وخاطب الشركة بالدفعات وقام المتضرر باللجوء الى الرعاية السكنية والتي ردت بخطاب رسمي بأن لم تسند اي عمل لهذه الشركة التي ادعت انها مديرة المشروع.

– عرض على الشاشة للعقد الذي ادعى فيه المقاول انه مدير المشروع، وعرض رد المؤسسة وخطاب الشركة المنفذة إلى المؤسسة وتقول فيه ان العقد يعهد لشركة انشاءات والحقيقة انه لم تقم المؤسسة باسناد العقد الى تلك الشركة، وقالت المؤسسة في ردها ايضا « وانه لم تعتمد المؤسسة الشركة تحت اي مسمى وتتعدم اي صلة للمؤسسة بهذا الشركة»، وافاد المقاول الرئيسي انه غير مرتبط بهذه الشركة، وبالرغم من كل ذلك كيف استلمت المؤسسة هذه البيوت بدون ان يكون مطابقا للمواصفات.

عرض فيديو لمنطقة صباح الاحمد السكنية بها مدرسة وبيت سقف كل منهما منهار وتعليق المهندس يقول ان الذي سقط هو «القشرة» فقط، كما بين الفيديو ان الإصلاح والصيانة تكفل بها المواطنون.

الموزري: هناك قانون 47 لسنة 1993 وقانون 50 لسنة 2010 بتعديل قانون 1993 والخاص بإنشاء شركات مساهمة كويتية لإنشاء مدينة للمطلاع، الوزير يقول ان هذا القانون ملغي، فانا سائل لماذا الغوا هذا القانون، وهذا القانون ملغي ولازال موجودا على موقع المؤسسة لماذا؟! سوف اقول لكم لماذا؟! لضرب وحرمان المواطن من حقه في الرعاية السكنية.

وقال الموزري: هذا القانون الملغي وكان يتكون من مواد من ضمنها إنشاء شركات مساهمة يمتلك المواطنون 50 ٪ و40 ٪ القطاع الخاص و10 ٪ للحكومة ويلزم المؤسسة بتوفير اعداد معينة تتوافق مع احتياجات المواطنين وكانت مقدرة ب 200 الف وحدة سكنية خلال 3 سنوات وغيروه بقانون آخر يلزمها ب 80 الف وحدة سكنية وبعد اقرار القانون 50/2010 عدلوه لاخفاء الحقيقة عن الشعب، والسلطة التنفيذية تعمد لحرمان الشعب الكويتي من حقه في الرعاية السكنية والوزير مسؤول عن ذلك واصبح اداة لذلك.

واضاف : القانون 113 لسنة 2014 ليس موجودا على الانترنت والتعديل الذي ادخله على القانون 27 لسنة 2012 الهدف الاول منه ان تسلم الاراضي للقطاع الخاص ويتم بيعها بمعرفة الشركة لمستحقي الرعاية السكنية ويحسبون على المواطن ثمن الارض ونفقات الإنشاء والبنية الأساسية بالإضافة إلى هامش ربح تحدده المؤسسة، وتقوم المؤسسة بالتدريج وبالخفاء بتسليم هذه الأراضي التي تملكها الحكومة والمحسوبة من مقدرات البلد إلى شركات القطاع الخاص وتتخلى الحكومة ممثلة في وزيرها عن اداء واجباتها، هم لا يريدون احد يكتشفهم فغيروا القانون من 2014 ولم يتم نشره.

وذكر للوزيري: انهم يحاولون إخفاء هذا القانون، قانون 50 كان لمشاركتكم في الحقوق ولكنهم غيروه بالمادة 27 مكررا ووضعوه «تكلف الشركات الخاصة بتنفيذ المدن الإسكانية»، وهي ليست اي شركات بل «شركات القطاع الخاص ذات النشاط المالي والإسكاني والعقاري» وبذلك رموا حق المواطن تركوا قانون إنشاء الشركات المساهمة وذهبوا للقطاع الخاص.

واضاف: ان القانون 113 لسنة 2014 غيروا المسميات فيه من العقاري والمالي والاسكاني الى «ذات النشاط العقاري والاستثماري»، والقانون الأخير لم ينشر باي مكان ومادته الـ 27 مكررا «يجوز للمؤسسة تسليم الاراضي بمساحات خالية من العوائق إلى شركات القطاع الخاص ذات النشاط العقاري والاستثماري وفقا للشروط لتنفيذ وحدات سكنية لا تقل عن 400 متر وبيعها بمعرفة الشركة لمستحقي الرعاية السكنية باسعار تشمل التكلفة الفعلية وما يخصها من ثمن الأرض والبنية الأساسية وهامش الربح.

وأوضح ان المواطن يدفع بناء على ذلك 50 الف دينار كويتي وثمن الأرض بمعنى انه يدفع 200 الف دينار للحصول على حقه، ويوزعون 12 الف وحدة سكنية توزيعا وهميا على الورق وهذا الكلام موثق في اهم جهة رقابية وهي ديوان المحاسبة، وهم قاموا بالتخطيط لإعطاء التجار، هناك بعض التجار الشرفاء الذين ساندوا السلطة وبنوا، ولكن نتكلم عن بعض التجار فالدولة ليس ذلك فقط بل تعطي الشركات والتجار اموالا وتحول الأراضي الى التجار والمؤسسة تمولها ايضا، وهذا ليس كلامي بل كلام جميع الجهات وذلك وفق القانون الذي اخفوه من المواقع الرسمية.

واضاف: هم يحولون أملاك الدولة الى بعض الأشخاص والمادة 7 من القانون المخفي للمؤسسة القيام بتمويل الشركات المملوكة لها وكذلك الشركات المشاركة في الاكتتاب العام لتنفيذ المشروعات الاسكانية، وهو يعني تحويل ونقل ملكية الأراضي إلى بعض الإقطاعيين.

وعرض الموزري فيديو يقول فيه الوزير «ان هناك دراسات اقتصادية»، وهذا هدف وان الشركة الكورية تبحث عن شركات مقاولة في دولة الكويت.

وقال الموزري: لماذا تم تغيير المنطقة من شمال المطلاع الى جنوب المطلاع؟ ، والفرق بينهم 45 الف وحدة سكنية اقل في جنوب المطلاع بعد ان دفعوا 5 ملايين دينار للدراسات وهناك 89 الف وحدة سكنية هي الفارق بين الوحدات السكنية على الورق وبين ما تم تنفيذه، وعندما صمموا شمال المطلاع قالوا ان المدينة نموذجا للمدن السكنية يعني مخططاتها جاهزة وهذا الكلام في شهر فبراير 2014، وبعدها الغوا المشروع واخذوا مخطط المشروع وتم اسقاطه على المخطط في جنوب المطلاع ووضعوه بدون دراسات او اي شيء، وهذا ليس كلامي هذا كلام ديوان المحاسبة.

وتساءل : لماذا تلغوا قانون يوفر على الناس؟! لانهم ينفذون تحويل املاك الشعب لمجموعة من الاقطاعيين، وقد قامت المؤسسة بتوزيع قسائم على المواطنين وفق مخططات غير نهائية وغير معتمدة من قبل الاستشاري الخاصة بالضواحي، مشروع بالكامل به 75 الف وحدة سكنية تم الغاؤه لكي يوفروا للاقطاعيين، وانا اسال الوزير ما عقوبة الشركة المنفذة لمشروع صباح الاحمد.

ياسر أبل «وزير الإسكان»: لا انازع اي نائب حقه الدستوري في المساءلة بشرط الالتزام بالقواعد الدستورية، ومن اللحظة الاولى

حديث ودي بين المستجوب والمستجوب

الاختلاف لا يفسد للود قضية

الوزيري يره